



انعكاسات معايير لجنة بازل على الجهاز المصرفي المصري في ظل تداعيات الثورة المصرية*

د. هيثم محمد عبد القادر

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

عضو الجمعية المصرية

للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

جمهورية مصر العربية

ملخص:

لاشك أن أكثر الأزمات المالية والمصرفية شدة كانت أزمة دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام 1997 و عام 1998، ثم تابعتها الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 بقيادة القطاع المصرفي في الولايات المتحدة والتي أثرت تأثيرًا ملاحظًا على الاقتصاد العالمي.

واتضح أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية، وانخفاض مستوى الإفصاح عن نوعية المخاطر التي تتعرض لها، وحجمها، وأساليب إدارتها.

وقد برهن القطاع المصرفي المصري على نجاح وتقدم ذلك القطاع، بالرغم من صعوبات العمل وتعثر الاقتصاد بشكل عام في مصر، وانتشار الفساد قبل ثورة 25 يناير 2011، حيث استطاعت المصارف الحفاظ على موجوداتها، وسجلت زيادات مهمة في أصولها، وتنوعت الخدمات والمنتجات التي تقدمها لعملائها.

وتظهر أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي من خلال حشد وتعبئة المدخرات الوطنية والأجنبية، ثم توجيه تلك الأموال للاستثمار في أوجه النشاط الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد القومي بهدف التنمية الاقتصادية.

ومن ثم فإن وجود جهاز مصرفي قوي يدعم القيام بدوره بكفاءة في السياسة النقدية للدولة، ونتيجة للأزمات التي يتعرض لها الجهاز المصرفي من وقت إلى آخر - ومنها الأزمة المالية التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية الآن خصوصًا بعد ثورة 25 يناير 2011 - فإن البحث يتعرض للإطار الذي اقترحتة لجنة بازل للتعامل مع المخاطر الجديدة التي يتعرض لها الجهاز المصرفي من خلال تحديد مدى كفاية رأس المال، وفقًا لاتفاقية بازل في الجهاز المصرفي المصري لمواجهة الأزمة الاقتصادية في الوقت الحالي.

* تم تسلم البحث في يوليو 2014، وقُبل للنشر في نوفمبر 2014.

مقدمة:

اهتمت لجنة بازل بالمخاطر المصرفية بصورة أكثر وضوحاً، وقد ركزت اللجنة على مخاطر الائتمان عند إصدارها اتفاق بازل II في يونيو سنة 2004 الذي يتعلق بمعيار كفاية رأس المال الجديد، حيث ركز الاتفاق على تقوية رأس المال القانوني والرقابي من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف، كما ركز الاتفاق على إدارة المخاطر بصورة واضحة، وأعطى المصارف الحق في اختيار البدائل المناسبة لقياس المخاطر الائتمانية.

وعلى الرغم من أهمية جميع أنواع المخاطر، التي يجب أن تستحوذ على اهتمام مجالس الإدارة والإدارات العليا للمصارف، فإن محور اهتمام المصارف هو المخاطر الرئيسية الثلاثة الآتية (كمال، 2007):

- 1- مخاطر الائتمان: يقصد بها المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله، والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في المواعيد المحددة.
- 2- مخاطر السوق: يقصد بها المخاطر المتعلقة بالإيرادات نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة Interest Rate Risk والتقلبات في أسعار الصرف Foreign Exchange Risk والتقلبات في أسعار الأوراق المالية Securities Risk وأسعار السلع Price Risk.
- 3- مخاطر التشغيل: يقصد بها مخاطر الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة وفشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو نتيجة لأحداث خارجية، مثل وجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية، وعدم الالتزام بالسياسات، ووجود أعطال وأخطاء في النظام الإلكتروني للبيانات والمعلومات.

وقد برهن القطاع المصرفي المصري على نجاح وتقدم ذلك القطاع، بالرغم من صعوبات العمل وتعثر الاقتصاد بشكل عام في مصر، وانتشار الفساد قبل ثورة 25 يناير 2011، حيث استطاعت المصارف الحفاظ على موجوداتها، وسجلت زيادات مهمة في أصولها، وتنوعت الخدمات والمنتجات التي تقدمها لعملائها.

وتواجه المصارف العاملة في مصر الآن مجموعة من المخاطر التي تتمثل في:

- 1- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في مصر.
- 2- عدم وجود المؤسسات المالية المساندة مثل مؤسسات ضمان القروض، ومؤسسات تأمين الودائع.
- 3- تزايد حجم الديون المتعثرة في المصارف المصرية، وارتفاع قيمة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، مما يؤدي إلى تراجع إيرادات المصرف.
- 4- ارتفاع أسعار الدولار والعملات الأجنبية، نتيجة لانخفاض قيمة العملة المصرية، نتيجة للتهور المالي والاقتصادي الذي تعاني منه مصر بعد ثورة 25 يناير.
- 5- انخفاض التصنيف الائتماني المصري بعد ثورة 25 يناير نتيجة لتهور الوضع الاقتصادي المصري.

مشكلة البحث:

- 1- ما هو دور البنوك المصرية في التخفيف من حدة المخاطر الائتمانية، وأثر ذلك على النشاط الاقتصادي.
- 2- ما هي الآثار المترتبة على التخفيض الائتماني لمصر وعلاقة ذلك بالنمو الاقتصادي.
- 3- ما هو تأثير تطبيق معايير لجنة بازل لملاءة رأس المال على الأداء المالي للبنوك المصرية.

أهداف البحث:

- 1- تعريف المعايير المختلفة للجنة بازل من خلال تناول المراحل المختلفة لتغطية رأس المال للمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.
- 2- معرفة التحديات التي تواجه القطاع المصرفي المصري في ظل الوضع الاقتصادي بعد قيام ثورة 25 يناير و30 يونية.
- 3- التعرف على التأثير الخاص بالتخفيض الائتماني للقطاع المصرفي المصري بعد الثورة، وأثر ذلك على معدلات النمو الاقتصادي.
- 4- تقييم مدى كفاءة أنظمة تحليل البيانات والمعلومات التي تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر الائتمان في البنوك العاملة في مصر من خلال قياس وتحديد المخاطر الائتمانية بدقة وكفاءة.
- 5- مراجعة التدبيرات والإجراءات التي تقوم بها البنوك المصرية لتطوير إدارة مخاطر الائتمان لديها وفقاً لمتطلبات لجنة بازل.

فروض البحث:

إن تطوير نظم إدارة المخاطر في أقسام الائتمان في البنوك المصرية، ووجود نظام رقابة قوي يعززان عمليات الرقابة الفعالة، وذلك من خلال تقديم التقارير المالية والإدارية ذات الجدارة عن مخاطر الائتمان، بما يكفل سلامة وفاعلية عملية إدارة المخاطر في ظل المعايير الجديدة لمتطلبات رأس المال، الأمر الذي يعمل على تحسين وتحقيق ميزة تنافسية في الصناعة المصرفية، مما ينعكس بالإيجاب على زيادة معدلات النمو الاقتصادي القومي المصري، وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطبيق معايير لجنة بازل للملاءة المالية.

أسلوب البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي للبيانات والإحصائيات المتاحة لإثبات الفروض واستخلاص النتائج.

خطة البحث:

- تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين:
- يحتوي المبحث الأول على إطار نظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي، وتوافر الموارد المالية.
 - يتناول المبحث الثاني الوضع الاقتصادي المصري الآن، وأثره على دور البنوك من خلال تطبيق معايير لجنة بازل II.
 - في حين توضح الخاتمة الإجراءات الواجب على مصر اتخاذها من أجل تقليل الآثار السلبية لثورة 25 يناير و30 يونية على القطاع المصرفي.
- لنخلص في النهاية إلى أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول- إطار نظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي وتوافر الموارد المالية:

مقدمة:

يمثل رأس مال البنك التجاري أهمية خاصة لاختلافه عن أي رءوس أموال منظمات الأعمال الأخرى نظراً لقيام البنك بنشاط أساسي، وهو توفير الموارد المالية للمشروعات، وكذلك الوساطة المالية، حيث تقوم البنوك بتوظيف أموال الغير المتمثلة في الودائع في صورة القروض والتسهيلات الائتمانية لقطاعات الاستثمار، ولهذا توجد علاقة إيجابية بين تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي، لذلك فإن هذا البحث سيتناول المفاهيم النظرية للعلاقة بين النمو الاقتصادي وقطاعات التمويل.

أولاً- العلاقة بين التمويل والنمو:

إن اقتصاد أي دولة يقوم على أنشطة الشركات التي تعمل من خلال التمويل الذاتي، أو من خلال القروض، لذلك فالنظام المالي القوي السليم يدعم الإنتاج والنمو من خلال تسهيل تدفق الموارد من وحدات الفائض أو المدخرات إلى المستثمرين، حيث إن المدخرات في النهاية تمثل معدل نمو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد (أحمد، 2010).

وبناء على ذلك فإن وجود نظام مالي قوي يعمل بشكل جيد سوف يؤدي إلى تحقيق النقاط التالية:

- 1- حشد المدخرات بكفاءة مع السيولة وتنويع المخاطر.
- 2- تخصيص موارد الاستثمار بكفاءة، مع رصد دقيق لأنشطة الاستثمار التي تقوم بها الشركات في وجود إدارة جيدة لها.
- 3- تقديم خدمات أخرى لتسهيل العمليات المالية.

وهذه الوظائف ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي الطويل الأمد، على أساس أنها قادرة على التأثير بشكل كبير على الميل للادخار وعلى أنشطة الاستثمار، حيث يواجه المدخرون صعوبة ومخاطرة كبيرة عندما يحاولون إقراض الأموال مباشرة دون وساطة مالية، فهم يتحملون التكاليف العالية للبحث عن المقترضين المحتملين، لأنهم يواجهون مشكلة عدم توافر المعلومات، حيث إنه لا تتوافر لديهم معلومات كافية عن العملاء وعن كيفية تسديدهم للقروض (Levine; 1997).

ونتيجة لذلك يتردد المدخرون في التخلي عن السيولة التي لديهم، وهنا تأتي دورة الوساطة المالية أو دور البنوك، ويساعدون في حل هذه المشكلات المرتبطة بعدم تماثل المعلومات بالنسبة للمدخرين والمستثمرين معاً.

فالبنوك توفر لنا مجموعة كبيرة من الأدوات الادخارية التي تتضمن مخاطر وسيولة مختلفة تتراوح بين الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، مع استحقاقات وعوائد مختلفة، وهي مصممة حسب تفضيلات المدخرين من حيث المخاطر والسيولة. غير أن هناك نوعاً آخر من المخاطر يواجه المستثمرين، وهو المخاطر الخاصة بالشركات والصناعات، مثل الخطر المتصل بشركة معينة في طريقها للإفلاس أو كصناعة تمر بفترة كساد أو انكماش أو الظروف السياسية غير المواتية، مثلما يحدث في مصر بعد الثورة.

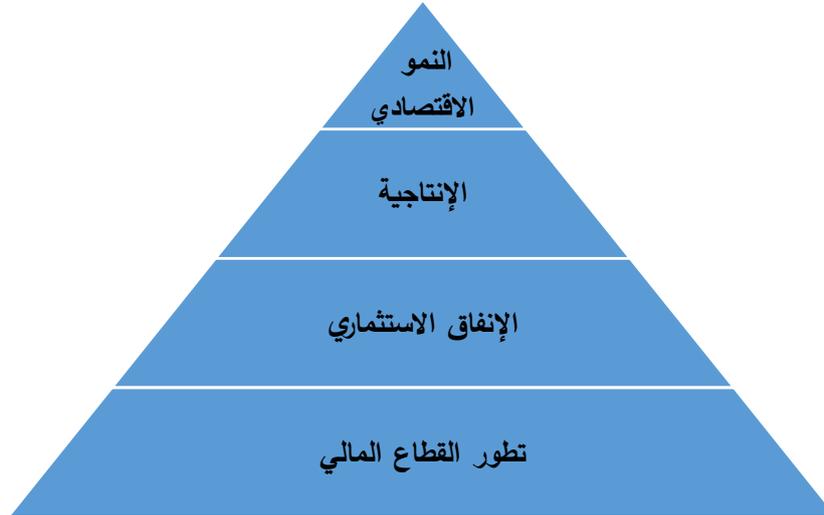
لذلك تقوم الأنظمة المالية بوضع آليات لمواجهة ذلك، من خلال تنويع ومبادلة الأصول التي تتطوي على مخاطر، مثل عقود الخيارات والعمليات الآجلة المحددة الحجم والاستحقاق، للوقاية من مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومبادلتها، وذلك من خلال أسواق الأسهم.

ونتيجة لمبادلة المخاطر وتجميع الموارد تنخفض تكاليف الصفقة بالنسبة للادخار والاستثمار معًا، بالإضافة إلى توسع البنوك في المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية المرتفعة، من خلال تجميع الموارد للمشروعات التي تتطلب مدخلات رأسمالية مرتفعة (Claude;1996).

ويوضح ما سبق ذكره أن وجود نظام مالي سليم وكفء هو شرط أساسي لتحقيق عملية التنمية والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال الخصائص التالية:

- 1- مبادئ اقتصادية كلية سليمة.
- 2- إطار قانوني متطور، مع تطبيق الرقابة المحاسبية بشكل سهل ودقيق يتناسب مع المعايير العالمية.
- 3- توافر الأيدي العاملة ذات الكفاءة والمهارة والقدرة على التدريب والتطور.
- 4- انخفاض التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي إلا بالشكل الذي يعمل على تصحيح الانحراف فقط.
- 5- توافر البنية التحتية التكنولوجية واستخدامها في تكنولوجيا المعلومات بشكل موسع.

وقد أشار كل من جوردان شان (Jordan z. shan) والآن موريس (Alan G Morris) إلى أن التطور المالي يقود النمو الاقتصادي في الدولة، وذلك بتطبيق اختبار جرانجر للسببية باستخدام عينة مكونة من 19 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى كوريا الجنوبية والصين، وذلك خلال الفترة 1985:1998 على أساس فترات ربع سنوية، وتعتمد الدراسة على تقدير نموذج متجه انحدار لاختبار وجود علاقة سببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، لتشير النتائج إلى أن تطور الاقتصاد المالي يقود النمو الاقتصادي، سواء أكان بطريقة مباشرة أم بطريقة غير مباشرة، طبقًا للشكل التالي (Z.shan; 2002): شكل رقم (1)



المصدر: تم إعداد الشكل بواسطة المرجع السابق لجوردين شان.

دور البنوك في تمويل الاستثمار:

تلعب البنوك دورًا أساسيًا في عملية التنمية، من خلال تمويل الاستثمار، ويتم تقسيم الاستثمار إلى ثلاث فئات رئيسية، هي (مسعود 2004):

- الاستثمار في الأصول النقدية بهدف توفير السيولة.
- الاستثمار في القروض بهدف تحقيق الربح.
- الاستثمار في الأوراق المالية بهدف تحقيق الربح والسيولة في الوقت نفسه.

وفيما يلي ذكر مفصل لكل عنصر منها على حدة:

الاستثمار في الأصول النقدية بهدف توفير السيولة:

يعتمد على عنصرين مهمين وهو هيكل الودائع الموجودة لدى البنك: أما العنصر الآخر فيمثل المسافة الواقعة بين البنك المركزي والبنك نفسه، حيث إنه إذا كانت المسافة قريبة، فيمكن للبنك استدعاء جزء من أمواله لدى البنك المركزي لمواجهة الطلب المتزايد على السحب.

بالإضافة إلى ضرورة أن تكون هذه الأرصدة لدى البنك المركزي كافية لتسمح بالمقاصة بين البنك وغيره من البنوك، وكذلك الاحتياطي القانوني، كما يجب أن تكون هناك أرصدة نقدية في صورة حسابات جارية لدى البنوك الأخرى لمواجهة شيكات المقاصة المقدمة للتحصيل.

الاستثمار في القروض:

وتعتبر القروض من أكثر الأنشطة جاذبية لدى البنوك التجارية لما لديها من عائد مرتفع مقارنة بالاستثمارات الأخرى ويمكن تقسيم لقروض طبقاً للأنشطة العملاء كالتالي:

أ- قروض منشآت الأعمال: وهي القروض التي تمنح للشركات الصناعية أو التجارية وهي تمثل الجانب الأكبر من محافظة البنوك وغالباً ما يشترط العقد على ضرورة احتفاظ الشركة برصيد احتياطي يمثل 20% من قيمة القرض ويمكن التفاوضي عن هذا الشرط في حالة إذا كان البنك يثق في سمعة ونشاط الشركة.

هذا وتأخذ القروض واحدة من أربعة صور وهي القروض العادية والتي غالباً ما يكون استحقاقها أكثر من سنة والقروض تحت الطلب وهو اتفاق يعط العميل الحق في الحصول على قرض في حدود مبلغ معين خلال فترة زمنية معينة والقروض المتجددة وهي تأخذ شكل كمبيالات تستحق الدفع بعد عدة شهور ويكون العميل له الحق في تجديدها أكثر من مرة وأخيراً القروض التي تضع حد أقصى للعميل لما يمكن ان يأخذه خلال فترة زمنية معينة وفيها له الحق في تسديد جزء من القرض وإعادة سحبه مرة اخري طالما انه لم يتعدي الحد الاقصي.

ب- قروض تمويل التجارة الخارجية: وهي تمثل الاعتمادات المستندية والتي تحرر للمصدر من جانب المستورد ويعتمدها البنك للاستفادة بأنه سوف يدفع له المبلغ عند وصول البضاعة.

ج- قروض السمسرة والتعامل في الاوراق المالية: وهي قروض قصيرة الأجل تقدم إلى السمسرة لتمويل عمليات شراءهم للاوراق المالية أو لعملاءهم على إلا يتجاوز قيمة القرض 50% من قيمة الصفقة لتكون ضمان لدى البنك.

د- قروض البنوك التجارية: ويقصد به الاحتياطي الفائض لدى البنط والذي قد تحتاجه بنوك اخري والذي يتميز ان سداده مضمون ومخاطره منخفضة وكذلك تكاليفه الإدارية محدودة إلا ان معدل الفائدة عليه يكون منخفض لانه في العادة يكون القرض ليوم واحد.

هـ- القروض العقارية (للاراضي الزراعية): وهي القروض التي تمنح للمزارعين لشراء السماد والبذور والمعدات الزراعية الخ.

و- القروض العقارية: هي التي تمنح لشراء وتمويل الأراضي والمباني، وقد تمتد لفترات طويلة تبلغ 20 أو 30 سنة، لكن البنك يكون ضامناً للعقار من خلال العقار نفسه.

ز- قروض المستهلكين: هي عبارة عن القروض التي تقدم للمواطنين لتمويل شراء سلعهم الاستهلاكية.

يلاحظ مما سبق أن عملية التنمية الاقتصادية في مصر تتوقف بدرجة كبيرة على الجهاز المصرفي، وذلك لدوره الحيوي في دعم وتشجيع الاستثمارات، من خلال توفير التمويل اللازم لها، بالإضافة إلى المساهمة المباشرة في رؤوس أموال العديد من المشروعات الاستثمارية المهمة في قطاعات الأنشطة المختلفة وتمويل مشروعات البنية الأساسية ذات التمويل الضخم (A.P. THIRLWALL-2000).

وللوقوف على دور الائتمان المصرفي في تمويل الاحتياجات الاستثمارية نقوم بتحليل هيكل الائتمان المصرفي.

جدول رقم (1)

تطور الائتمان المصرفي								
السنة	القطاع الحكومي	قطاع الأعمال العام	قطاع الأعمال الخاص	الأهمية النسبية %	القطاع العائلي	الأهمية النسبية %	صافي الائتمان	معدل النمو %
1991	53723	14916	30079	29.9	1722	1.7	100440	-
2000	63060	32383	162173	56.6	29023	10.1	286639	11.6
2001	83323	29185	178597	55.5	30765	9.6	321870	12.3
2002	95423	31143	200230	55.6	33294	9.2	360090	11.9
2003	103518	34986	214308	55.3	34634	8.9	387446	7.6
2004	126343	35588	223096	52.9	37013	8.8	422040	8.9
2005	159889	37420	228195	48.9	41267	8.8	466771	10.6
2006	184131	32888	239338	47	53175	10.4	509532	9.2
2008	214459	22021	204496	49	77950	13.1	520012	8.3
2009	304236	28969	199150	49.7	85787	14.5	620240	7.5
2010	345446	24865	206680	33	92821	13	671151	7
2011	445794	30615	225825	30.2	103540	15.7	806603	3.2

المصدر: البنك المركزي المصري WWW.CBE.ORG.EG/TIMESERIES.

اتسم معدل النمو الصافي للائتمان المحلي في بداية التسعينيات بالانخفاض الشديد، حيث وصل معدل نموه حتى سنة 1992 إلى 1.5%، ويرجع ذلك لاتباع سياسة نقدية انكماشية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والسيطرة على معدلات التضخم، عن طريق خفض الائتمان المحلي، بالإضافة إلى اتباع سياسة مالية انكماشية تهدف إلى خفض العجز في الموازنة العامة للدولة مع اللجوء إلى مصادر أخرى بخلاف الائتمان المصرفي لتمويله.

وفي نهاية سنة 1992، تم تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار، ودفع عجلة النمو الاقتصادي (Korayem; 1997).

وقد بدأت معدلات نمو الائتمان المحلي في التزايد من 4.9% سنة 1993 إلى 17.8% سنة 1997، ثم أخذت في الانخفاض بعد ذلك حتى وصلت إلى 3.2% سنة 2011، ويعكس ذلك عدم رغبة البنوك في منح الائتمان على الرغم من توافره، مما يؤدي إلى توقف العمل في أسواق الائتمان، ويؤثر ذلك سلباً على الاستثمار والاستهلاك، ومن ثم يؤدي إلى هبوط النشاط الاقتصادي (عبد الرحمن، 2004) والذي القى بظلاله على سوق الائتمان وأدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وظهور حالة من الركود.

يرجع تناقص الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص في نهاية الفترة إلى تناقص معدل نمو استثمارات هذا القطاع. بسبب ظروف الركود التي يمر بها الاقتصاد والتي كانت محصلة لمشكلة الديون المتعثرة وما لها من آثار سلبية على سياسة الائتمان، حيث أدت تلك المشكلة إلى إجماع الجهاز المصرفي عن التوسع في منح الائتمان، بالإضافة إلى تفضيل الجهاز المصرفي الاستثمار في السندات الحكومية مضمونة العائد، وفي الوقت نفسه تكون منخفضة المخاطر، بالمقارنة بإقراض القطاع الخاص، مما أدى إلى مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان (AL – MASHAT; 2007).

زيادة الأهمية النسبية للائتمان الممنوح إلى القطاع العائلي من 1.7% سنة 1991 إلى 15.7% سنة 2011، ويرجع ذلك إلى توسع البنوك في تقديم الخدمات الائتمانية التقليدية والمستحدثة للعملاء، وذلك من خلال التوسع في تقديم القروض الشخصية وتحويل أنشطة التجزئة، وكذلك إصدار مجموعة متنوعة من البطاقات الائتمانية التي تتناسب مع جميع الفئات، حيث تتسم تلك الخدمات بارتفاع العائد منها وانخفاض مخاطرها، مقارنة بأنواع الائتمان الأخرى، مما شجع البنوك على توجيه المزيد من التسهيلات الائتمانية إلى القطاع العائلي (Hague, 2003).

الآثار المترتبة على التخفيض الائتماني لمصر:

قبل التعرف على هذه الآثار يجب الإجابة عن تساؤل هام وهو ماهي وكالات التصنيف الائتماني، وكيف تعمل؟

وتكمن الإجابة في النقاط التالية:

أ- توجد ثلاث شركات كبرى تعمل في هذا المجال، وهي على الترتيب (ستاندرد & بورز - موديز - فيتش) وهي جميعها شركات أمريكية وهي تسيطر على مايترواح بين 90-95% من سوق التصنيف الائتماني في العالم. وترجع سيطرة هذه الشركات الثلاث إلى اعتمادها من قبل هيئة الأوراق المالية الأمريكية منذ سنة 1975، وتستعمل هذه الشركات الرموز التالية الموضحة في الجدول

جدول رقم (2)

الرموز المستعملة من قبل جهات التصنيف الائتماني

الوصف	ستاندرد & بورز	موديز	فيتش
الأكثر أماناً.	AAA	Aaa	AAA
	AA+	Aa1	AA+
جداره ائتمانية مرتفعة.	AA	Aa2	AA
	AA-	Aa3	AA-
	A+	A1	A+
جداره ائتمانية متوسطة إلى مرتفعة.	A	A2	A
	A-	A3	A-
	BBB+	BBB+	Baa1
جداره ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة	BBB	BBB	Baa2
	BBB-	BBB-	Baa3
	BB+	BB+	Ba1
غير استثمارية	BB	BB	Ba2

Source: www.standard & Poor's.com

ب- تقوم وكالات التصنيف الائتماني بشكل عام بتقييم المخاطر المتعلقة بإصدارات الدين، سواء للشركات أو الحكومات، وتعد قدرة الدولة أو الشركة على الوفاء أو سداد الدين والأقساط المترتبة عليها من أهم مؤشرات الجدارة الائتمانية التي

تبنى عليها التصنيفات من قبل هذه الوكالات، نظرًا لأن العديد من المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار لا تستثمر إلا في أدوات الدين ذات الجدارة المرتفعة، وبالتالي فإن انخفاض التصنيف الائتماني يعني العزوف عن الاستثمار في هذه الشركات أو الأوراق المالية الحكومية لهذه الدول.

أما عن الآثار المترتبة على التخفيض الائتماني لمصر فهي تتمثل في النقاط التالية:

ترجع هذه الآثار إلى خفض التصنيف الائتماني لمصر بدرجة واحدة، بالإضافة إلى خفض تصنيفها طويل الأجل بالعملة الصعبة من BB إلى BB- وخفض تصنيفها طويل الأجل بالعملة المحلية بمقدار درجتين من BB+ إلى BB-، الأمر الذي يعني المزيد من الأعباء والخسائر الاقتصادية وإصابة سوق العمل بالشلل وعدم الاستقرار.

1- إن التخفيض الائتماني لمصر يعني فرض شروط جديدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الحكومة المصرية، وخاصة على الإقراض الحكومي.

2- التأثير السلبي على حجم التدفقات الاستثمارية، سواء أكانت أجنبية أم محلية، وبالتالي انخفاض الإنتاج وفرص العمل وزيادة معدلات البطالة.

3- إن التخفيض الائتماني من جانب شركة موديز إلى B3 يعني أن السندات المصرية أصبحت مرتفعة المخاطر، الأمر الذي يتطلب رفع أسعار الفائدة من 0.25% إلى 5%، وهي مستويات غير مسبقة، كما إنها تمثل حائلًا بين الجاذبية للسندات المصرية أمام المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى عدم قدرة الحكومة على طرح المزيد من السندات، وبالتالي زيادة الصعوبة في الحصول على تمويل خارجي يساهم في سد الفجوة التمويلية التي تواجه الحكومة بين الإيرادات والمصروفات، وبالتالي زيادة عجز الموازنة.

4- التأثير السلبي على معدلات كفاية رأس المال والذي يدفعها إلى التراجع نتيجة ارتفاع أوزان مخاطر الأصول التي تستثمر بها البنوك، الأمر الذي يدفع البنوك إلى مراجعة أوضاعها باستمرار للتوافق مع معدلات كفاية رأس المال المقررة من البنك المركزي عند 10%، من خلال زيادة احتياطياتها واحتجاز الأرباح لدعم القواعد الراسمالية تحوطًا من الآثار السلبية التي يمكن أن تحدث في المستقبل.

المبحث الثاني - الوضع الاقتصادي المصري الآن وأثره على دور البنوك من خلال تطبيق معايير لجنة بازل II:

أولاً- نشأة وتطور لجنة بازل للرقابة المصرفية:

شهد الاقتصاد العالمي العديد من التطورات التكنولوجية في العصر الأخير، وخصوصًا في عالم البنوك والصناعة المصرفية واستحداث أدوات مالية جديدة، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن هناك بعض الأزمات المالية التي حدثت في الدول المتقدمة والدول نامية معًا، مثلما حدث في الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت بالسلب على اقتصادات دول العالم ككل.

وقد كانت البنوك هي القاسم المشترك لمعظم هذه المشكلات، وذلك يرجع لطبيعة المخاطر إلى تمررها بالأنشطة المصرفية وخصوصًا الناتجة عن الائتمان المصرفي، ومن هنا جاء اقتراح لجنة بازل للرقابة على البنوك بتعديل معايير كفاية رأس المال بهدف تدعيم الملاءة المالية للجهاز المصرفي (سليمان، 2012).

وترجع نشأة لجنة بازل إلى نهاية سنة 1974 بواسطة محافظي البنوك المركزية الأعضاء في مجموعة الدول الصناعية العشر G10 بهدف ضمان سلامة الأسس والمعايير المستخدمة بالبنوك المركزية والسلطات النقدية في هذه الدول في

أحكام الرقابة على البنوك والمؤسسات المصرفية العاملة في نطاق حدودها، وكذلك المؤسسات العابرة للحدود، لكن مع التطور وصل الأعضاء الحاليين بهذه المؤسسات إلى 27 عضوًا يمثلون 27 محافظ بنك مركزي للدول الأعضاء.

وفي يونيو 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال) يحل محل اتفاقية عام 1988، وتدخل فيه معايير تأخذ في الاعتبار وبشكل أكثر دقة وشمولية معامل المخاطرة في ميزانيات المصارف.

وفي 16 يناير 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديداً وتفصيلاً حول الإطار الجديد لمعدل الملاءة المصرفية، وطلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين والمتخصصين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر مايو 2001، وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية عام 2001، لكن نظراً لكثرة الردود والملاحظات رأت اللجنة أن تجري التعديلات النهائية على الوثيقة خلال سنة 2002، ثم نشرت كملف استشاري في أبريل 2003، وتمت إجازتها كاتفاق نهائي في يونيو 2004، وهي التي عُرفت باتفاقية بازل II، ولتصبح جاهزة للتطبيق وتدخل حيز التنفيذ بعد هذا التاريخ، وخلال فترة انتقالية تمتد إلى نهاية سنة 2006 أو بداية سنة 2007.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء وهي تجتمع أربع مرات سنوياً، ويساعدها في عملها عدد من فرق العمل الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، لذلك فإن توصيات هذه اللجنة غير إلزامية من الناحية القانونية، لكنها أصبحت ذات أهمية كبيرة، نظراً لقيام بعض المنظمات الدولية بربط مساعيها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية، بل يتضمن برنامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك شروطاً بإلزام الدول باتباع هذه المعايير في مجال الرقابة على البنوك واتباع الإدارة السليمة.

أهداف لجنة بازل:

تسعى هذه اللجنة إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تتمثل في:

- 1- العمل على استقرار النظام المصرفي الدولي، خصوصاً بعد تقادم أزمة المديونية العالمية وتوسع المصارف في الإقراض، مما أثر على المراكز المالية للبنوك.
- 2- الحد من المنافسة الضارة بين البنوك، نتيجة لانخفاض الحد الأدنى لكفاية رأس المال لاختراق أسواق دول أخرى، مثلما حدث في بنوك أوروبا.
- 3- العمل على إيجاد آليات تتكيف مع المتغيرات المصرفية الدولية، مثل العولمة وتحرر الأسواق النقدية للبنوك في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة.
- 4- تحسين أساليب الرقابة الفنية على أعمال المصارف وتسهيل عمليات تدوال المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

ثانياً- الأسس التي تقوم عليها لجنة بازل II:

يقوم الاتفاق الجديد على ثلاثة أسس هي (ناصر، 2009):

- أ- طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطرة اللازم لمواجهة مختلف المخاطر، حيث جاءت بتغييرات جوهرية في معالجة مخاطر الائتمان دون إدخال تعديلات تذكر على المخاطر السوقية، وقدمت تغطية شاملة لمخاطر التشغيل Operational Risk التي لم يكن لها أي حساب في اتفاقية بازل I، والتي تعرف بأنها مخاطر الخسائر التي تتجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية والعناصر البشرية والأنظمة أو الأحداث الخارجية.

ب- ضمان وجود طريقة فعّالة للمراجعة والمراقبة، أي أن يكون للبنك أو غيره من المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابية الآلية اللازمة للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الكافي كنهج للرقابة الاحترازية ضد المخاطر، أي تطوير نظم الرقابة الداخلية والضبط المؤسسي.

ج- نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره أو الانضباط بسلوكيات السوق Market Discipline، وهذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأسمالها ومدى تعرّضها للأخطار، والطرّاق المتّبعة لتحديد حجم الخطر حتّى يكون عملاء هذه المؤسسات ودائنوها على علم بها، وليتمكّنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات.

ويلاحظ في اتفاق بازل II أنه أبقى الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند 8 % ولم يُدخل تغييرات على بسط النسبة أي حساب رأس المال، إلا أن قاعدة الموجودات التي يُحسب على أساسها تمّ توسيعها إلى حدّ يؤدي إلى زيادته المطلوبة، كما لم يُجر هذا الاتفاق تعديلات على معاملات تحويل الالتزامات العرضية.

وبناءً على تقييم الجهات الرقابية لقدرات البنوك في إدارة مخاطرها، فإنّ الاتفاق الجديد المقترح (اتفاق بازل II) يمنح الخيار للبنوك في اعتماد أحد المناهج الثلاثة لتقدير رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان، وتمثّل طرق قياس تتسم بدرجة متزايدة من الحساسية للمخاطر، وهذه المناهج هي:

أ- المنهج الموحد الذي يعتمد على التقييم الخارجي للائتمان، وهو يمثل الطريقة المعيارية أو القياسية Standardized Approach: وتعتمد هذه الطريقة على التصنيفات ودرجات الجدارة الائتمانية التي تضعها وكالات ومؤسسات التصنيف الخارجية مثل Moody's و Standard & Poor's و Fitch IBCA و Export Credit Agencies.

ب- منهج التصنيف الداخلي (IRB) Internal Ratings-Based Approach، أي طريقة التقييم الداخلي بصيغتها التأسيسية (الأساسية).

ج- منهج IRB المتقدّم أو المنهج القائم على النماذج، أي طريقة التقييم الداخلي بصيغتها المتقدمة. والمنهج صورة معدّلة ومتطورة من منهج التصنيف الداخلي، ويتم فيه تحديد المخاطر داخلياً بتوفير قاعدة كبيرة من البيانات وفي الاعتماد على الكمبيوتر.

ولكنّ البنوك التي ترغب في تبنيّ مناهج التصنيف الداخلي بصيغته الأساسية والمتقدمة عليها أن تُخضع نظامها في تسيير المخاطر لجهات رقابية، وعلى ضوء تقرير هذه الجهات يمكن للبنوك أن تتخطى النموذج الموحد إلى نموذج IRB الأول، أي تأسيس نظام للتقييم الداخلي بصيغته الأساسية، ومنه إلى نموذج IRB المتقدّم.

أما بالنسبة لمخاطر السوق، فلم يحدث تغيير في طريقة حسابها بالمقارنة مع ما ورد في اتفاقية بازل I، حيث يُترك الخيار للبنوك في تبني أحد الأسلوبين الآتين: - الطريقة المعيارية. - طريقة النماذج الداخلية.

ومن جهة أخرى فإنّ الاتفاق الجديد يمنح الخيار للبنوك أيضاً في تبنيّ إحدى الطرائق الثلاث الآتية لقياس مخاطر التشغيل:

1- طريقة المؤشر الأساسي. - الطريقة المعيارية (القياسية). - أسلوب القياس المتقدّم.

بعد حساب كل نوع من أنواع المخاطر السابقة يتم حساب كفاية رأس المال الإجمالية كما يلي:

$$\text{إجمالي رأس المال} \leq 8\%$$

←————→
مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

ثالثاً- أهمية رأس المال في المعايير الخاصة بلجنة بازل:

يتسم رأس المال بالندرة النسبية لوحدات الأعمال بشكل عام وبالنسبة للبنوك بشكل خاص والهدف الرئيس لراس مال البنك هو توفير نوع من الاستقرار من خلال معدل كفاية رأس المال، وهو يمثل شبكة الأمان لعدة أنواع من المخاطر التي قد تواجه البنك خلال وساطته المالية، بل يقوم رأس المال بامتصاص الخسارة في حالة حدوثها، لذلك يجب أن يتسم رأس مال البنك بثلاث خصائص رئيسية هي:

- أن يكون رأس مال دائم.
- أن يكون خاليًا من أية التزامات مقابل الربح كما في الأسهم الممتازة.
- أن يسترده أصحابه في حال التصفية بعد سداد جميع حقوق المودعين والدائنين، وذلك من أجل تحقيق السلامة المالية للبنك.

وتعتمد مخاطر الائتمان وفقاً للمنهج المعياري للجنة بازل II على التقييم الذي تقوم به وكالات التصنيف الخارجية، حيث يتم تحديد نوعين من المطالب:

- 1- مطالب من الجهات السيادية مثل الحكومات والبنوك المركزية.
 - 2- مطالب من البنوك وشركات قطاع الأعمال العام وشركات الأوراق المالية.
- والجدول التالي يوضح طبيعة أوزان المخاطر وفقاً للمنهج المعياري لاتفاقية بازل:

جدول رقم (3)

طبيعة أوزان المخاطر وفق المنهج المعياري للاتفاقية بازل II

مطالب من الجهات السيادية (الحكومة والبنوك المركزية)					
تقييم الخطر الائتماني طبقاً لتصنيف المؤسسات المتخصصة ومبنية على تقييم الجهات السيادية	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	أقل من B- من غير مصنف
أوزان المخاطر	0%	20%	50%	100%	150%
تقييم الخطر طبقاً لوكالات الائتمان التصديري	0-1	2	3	4-6	7
أوزان المخاطر	0%	20%	50%	100%	150%
مطالب من البنوك وشركات قطاع الأعمال وشركات الأوراق المالية					
التصنيف طبقاً للدولة	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	أقل من B- من غير مصنف
أوزان المخاطر	20%	50%	100%	100%	150%
التقييم الائتماني للبنك	AAA إلى AA- <td>A+ إلى A- <td>BBB+ إلى BBB- <td>BB+ إلى B- <td>أقل من B- من غير مصنف</td> </td></td></td>	A+ إلى A- <td>BBB+ إلى BBB- <td>BB+ إلى B- <td>أقل من B- من غير مصنف</td> </td></td>	BBB+ إلى BBB- <td>BB+ إلى B- <td>أقل من B- من غير مصنف</td> </td>	BB+ إلى B- <td>أقل من B- من غير مصنف</td>	أقل من B- من غير مصنف
أوزان المخاطر	20%	50%	100%	100%	150%
أوزان المخاطر للالتزامات قصيرة الأجل في ظل تقييم البنك	20%	20%	20%	50%	150%
مطالب من شركات التأمين والقطاع الخاص من وكالات التصنيف المتخصصة					
التقييم الائتماني	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	أقل من B- من غير مصنف
أوزان المخاطر	20%	50%	50%	100%	150%

Source: Hennie van Greuning , Sonja Bratanovic 2009.

رابعاً- العلاقة بين تطبيقات لجنة بازل والوضع الاقتصادي في مصر الآن:

على الرغم من الظروف الاقتصادية التي تمر بها مصر الآن، فإن البنك المركزي المصري مستمر في تنفيذ خطة تطوير القطاع المصرفي التي بدأت في سبتمبر سنة 2004، حيث تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية وفقاً للخطة الموضوعية التي استهدفت رفع كفاءة أداء و ضمان سلامة الجهاز المصرفي وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر ليقوم بالدور المطلوب منه في الوساطة المالية لخدمة الاقتصاد القومي والمساهمة في تحقيق معدلات التنمية المستهدفة.

وتتمثل أهم الركائز التي تقوم عليها المرحلة الثانية في إعداد وتنفيذ برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة والمتخصصة، وذلك من أجل دعم قدرات البنوك المصرية على إدارة المخاطر بصورة تدريجية على أربعة مراحل، مع الأخذ في الاعتبار التطور الدائم لمقررات لجن بازل التي انطلق منها بازل III ومن المتوقع تنفيذها كاملاً سنة 2019.

وقد انعكس ذلك في صورة تحسن أداء البنوك سنة 2013 عن سنة 2012 كما يلي:

1- فيما يتعلق بالمركز المالي للبنوك العاملة في مصر فقد سجل زيادة ملحوظة وصلت إلى 1563.8 مليار جنيه في نهاية سنة 2013 بعد أن كان 1366.2 مليار جنيه سنة 2012 بزيادة قدرها 197.6 مليار جنيه أي بمعدل زيادة 14.5 % خلال سنة 2013، الأمر الذي يشير إلى تحسن المركز المالي للبنوك نتيجة للارتفاع معدلات نمو الزيادة من 7.6 % سنة 2012 إلى 14.5 % سنة 2013.

وقد بلغت أرصدة الودائع بالبنوك 1023.5 مليار جنيه، بما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع المركز المالي للبنوك في نهاية يونيو 2012، مسجلة زيادة قدرها 66.5 مليار جنيه بمعدل 6.9 % مقابل زيادة بلغت 64.5 مليار جنيه بمعدل 7.2 % خلال السنة المالية السابقة، ولكنها زادت لتصل إلى 1187 مليار جنيه سنة 2013.

كما زادت أرصدة الإقراض والخصم بنحو أربعة أمثال الزيادة المحققة خلال السنة المالية 2011، لترتفع بنحو 32.6 مليار جنيه، بمعدل 6.9 % مقابل زيادة بمقدار 8.1 مليار جنيه، بمعدل 1.7 % لتبلغ 506.7 مليار جنيه في 2012، واستمرت في الزيادة لتصل أرصدة الإقراض والخصم للعملاء 549.1 مليار جنيه سنة 2013.

كما ارتفعت أرصدة استثمار البنوك في الأوراق المالية وأذون خزانه بمقدار 81.2 مليار جنيه، بمعدل 17.1 %، مقابل زيادة بمبلغ 68.3 مليار جنيه، بمعدل 16.8 % خلال السنة المالية 2011 لتصل إلى 555.3 مليار جنيه، بنسبة 40.6 % من مجموع المركز المالي للبنوك في نهاية يونيو 2012 (البنك المركزي، 2012/2013). وقد استمرت هذه الزيادة لتصل إلى 653.9 مليار جنيه سنة 2013.

2- أما فيما يخص مؤشرات السلامة المالية للبنوك والتي تتعلق بكفاية رأس المال والربحية وجودة الأصول، فقد بلغت نسبة القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر نحو 17.5 % في نهاية يونيو 2012، مقابل 16 % في نهاية يونيو 2011، مقابل 10 % وهو الحد الأدنى المقرر.

أ- وقد بلغ مؤشر الربحية عن العام المالي 2011 العائد على متوسط الأصول 0.8 %، والعائد على متوسط حقوق الملكية 11.7 %، وصافي هامش العائد 2.6 %، مقابل 1 % عائد على متوسط الأصول، و 14.3 % عائد على متوسط حقوق الملكية، و 2.3 % صافي هامش العائد سنة 2010.

ب- أما بالنسبة لجودة الأصول، فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض 9.9% بنهاية شهر يونيو 2012، مقابل 11% في يونيو 2011، وارتفعت نسبة المخصصات الخاصة بالقروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة لتصل إلى 95.4% سنة 2012، و93.6% سنة 2011.

لكن الوضع قد تحسن بشكل أفضل سنة 2013 ليصل معدل كفاية رأس المال إلى 13.4% مقابل حد أدنى مقرر بلغ 10%، وبلغ العائد على متوسط الأصول 1%، والعائد على متوسط حقوق الملكية 13.9%، وصافي هامش العائد 3.5% عن العام المالي 2012، وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض 9.5% في نهاية يونيو 2013، مقابل 9.8% في السنة المالية السابقة، وبلغت مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة 98.9% مقابل 97.1% في السنة المالية السابقة.

خامسًا - تحليل أداء البنوك المصرية باستخدام النسب التحليلية التالية:

جدول رقم (4)

نسب الأداء المستخدمة في التحليل في هذه الدراسة

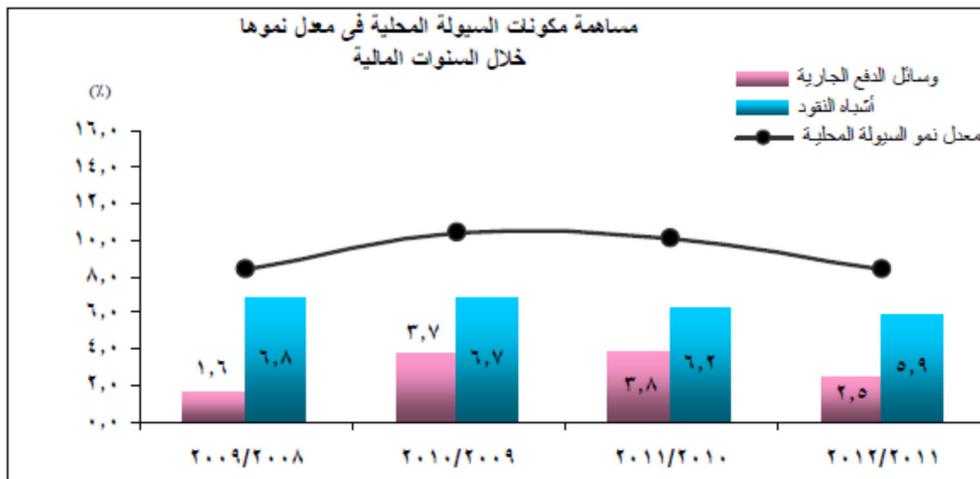
المفهوم	القانون	نسب الأداء
نسبة السيولة: Liquidity ratio		
قياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة (أبو دهب، والريحان، 1994)	((نقدية + نقدية لدى بنك مركزي + نقد لدى مصارف أخرى) / (الودائع) X 100	نسبة السيولة السريعة Quick Ratio
نسب الربحية: Profitability ratios		
قياس قدرة أصول المصرف على تحقيق عائد.	(صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول) X 100	العائد على الاستثمار Return on Assets
نسب النشاط: Activity ratios		
قياس القدرة على توظيف الأموال المودعة.	(الاستثمارات / الودائع) X 100	استثمار الودائع Investment to Deposits Ratio
قياس القدرة على توظيف موارد المصرف.	(الاستثمارات / الودائع + حقوق الملكية) X 100	توظيف الموارد Ratio of resource utilization
نسب السوق: Financial Market Ratios		
قياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم.	(القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية) X 100	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية Price-to-book

المصدر: (منذر المومني 2007)

تعبر نسبة السيولة السريعة عن مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى كسر ودائعه الأجلة لدى المصارف الأخرى، وبالتالي كلما زادت هذه النسبة، كان أداء المصرف أفضل من حيث القدرة على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة.

وبعد استخدام الباحث للنسب السابقة من خلال الأرقام الواردة بتقرير البنك المركزي المصري لسنوات مختلفة، فقد توصل الباحث إلى ما يلي:

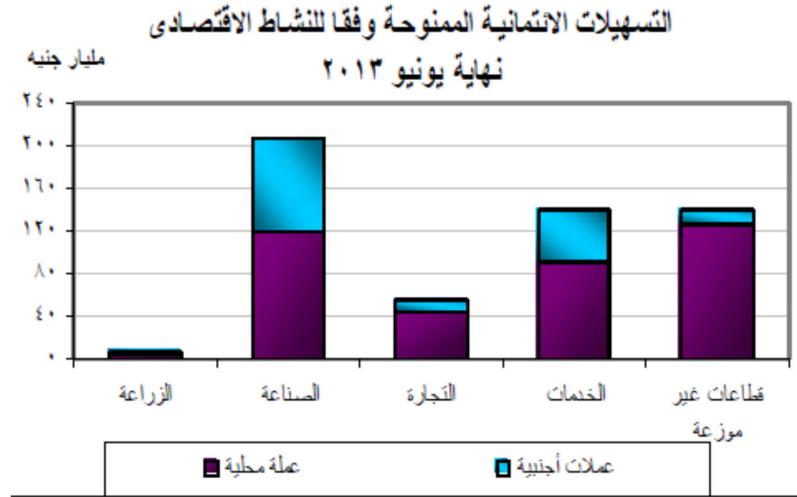
- 1- ارتفعت نسبة السيولة إلى 1094.4 مليار جنيه في يونيو 2012 مسجلة زيادة قدرها 85 مليار جنيه بمعدل زيادة 8.4% عن السنة المالية 2012/2011، مقابل 92 مليار جنيه خلال السنة السابقة.
- 2- نمو الودائع بالعملة الأجنبية بما يعادل 9.1 مليار جنيه، بمعدل 5.1%، ثم ارتفعت نتيجة لمساهمة القطاع العائلي لتصل إلى 135 مليار جنيه، بما يعادل 46.5% من إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية سنة 2013، أما قطاع الأعمال الخاص فوصل إلى 12.1 مليار جنيه، ووصل القطاع الحكومي إلى 6.3 مليار جنيه، ووصل قطاع الأعمال العام إلى 3.85 مليار جنيه. وهنا نلاحظ انخفاض مشاركة القطاع العام والخاص وإن كان ذلك يعكس نوعاً من عدم الثقة في العملة المحلية نتيجة للأحداث الاقتصادية التي تمر بها مصر.



المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي المصري 2012/2011، ص 20.

شكل رقم (2)

- 3- تراجع الودائع الجارية بالعملة المحلية بمعدل 0.4% ليصل إلى 0.3 مليار جنيه سنة 2012، مقابل ارتفاعها سنة 2011 بمعدل 2.5%، أي ما يعادل ملياري جنيه، وقد جاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض ودائع قطاع الأعمال الخاص بنحو 4.3 مليار جنيه الأمر الذي انعكس على كل من ودائع القطاع العائلي والقطاع الحكومي، وإن كان ذلك يعكس أيضاً اهتزاز الثقة في السوق والخوف من الدخول في مشروعات جديدة، لكن ذلك قد تحسن سنة 2013 نتيجة لزيادة الائتمان المحلي الممنوح بالعملة المحلية بمقدار 23.7 مليار جنيه، بمعدل 6.5%، ليصل إلى 387.9 مليار جنيه سنة 2013، وتوزع القروض بالشكل التالي: حيث يستحوذ قطاع الصناعة على الجزء الأكبر من القروض، بما يمثل 37.8%، يليه قطاع الخدمات 25.7%، ثم القطاع العائلي 25.5%، ثم التجارة 9.9%، وأخيراً الزراعة 1.1%، وهذا ما يتم إيضاحه في الشكل رقم (3).
- 4- على الرغم من الأحداث الاقتصادية التي تمر بها مصر من اهتزاز الأسواق وانخفاض الاستثمارات فإن معدل الدولار قد انخفض من 21.03% سنة 2011 إلى 20.66 سنة 2012، لكننا نستطيع أن نقول إنه لا يزال مرتفعاً، مما يعكس القلق من الاحتفاظ بالعملة المحلية.
- 5- ارتفاع الائتمان المحلي بمقدار 179.8 مليار جنيه، بمعدل 20.1% سنة 2012، ليصل إلى 1072.6 مليار جنيه في نهاية يونيو 2012، في حين كان 117.5 مليار جنيه، بمعدل 15.2% سنة 2011.



المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي المصري 2013/2012 ص 53

شكل رقم (3)

ويرجع ذلك إلى تصاعد صافي الائتمان المقدم للحكومة الذي يصل إلى أكثر من ثلاثة أرباع هذه النسبة، أي حوالي 87.6% من هذه النسبة للمطلوبات الحكومية لمواجهة الأزمات المالية التي تواجهها، وتعد هذه النسبة انعكاساً لارتفاع ما في حوزة البنوك من الأوراق المالية الحكومية بمقدار 134.4 مليار جنيه، وزيادة القروض المقدمة للحكومة بمقدار 12.5 مليار جنيه، وزيادة الودائع الحكومية بمقدار 5.6 مليار جنيه من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للربحية:

يعكس مستوى الربحية الذي يحققه البنك مدى قدرته على تدعيم حقوق الملكية لديه، وإجراء التوزيعات النقدية على المساهمين، وقد بلغ العائد على متوسط كل من الأصول وحقوق الملكية للجهاز المصرفي 0.8%، و11.7% على الترتيب. وقد بلغ العائد 2.6% عن العام المالي 2011، وارتفع ليصل إلى 3.5% سنة 2012.

وقد حقق المركز المالي الإجمالي للبنوك المسجلة في مصر زيادة قدرها 96.5 مليار جنيه بمعدل 7.6% خلال السنة المالية 2012/2011، مقابل زيادة بلغت 49 مليار جنيه، بمعدل 4% خلال السنة المالية السابقة، ليصل إلى 1366.2 مليار جنيه في يونيو 2012.

وبالنسبة للبنوك التي تنتهي الميزانية الخاصة بها 6/30، فقد بلغ صافي الأرباح 1655 مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2011. وقد بلغت نسبة صافي الأرباح إلى الأصول 0.3%، وبلغت نسبة صافي الأرباح إلى متوسط حقوق الملكية 6.8%، وذلك في يونيو 2011، وارتفع هذا الرقم ليصل إلى 2330 مليون جنيه، وبلغ صافي الأرباح إلى متوسط الأصول ونسبة صافي الأرباح إلى متوسط حقوق الملكية 0.4%، و8.9% على الترتيب سنة 2012.

أما بالنسبة للبنوك التي تنتهي في ديسمبر، فقد بلغت نسبة صافي الأرباح إلى متوسط الأصول، ونسبة صافي الأرباح إلى متوسط حقوق الملكية لدى هذه البنوك 1.2%، و13.5% على الترتيب في السنة المالية 2011، وارتفعت لتصل إلى 11190 مليون جنيه سنة 2012، وبلغ صافي الأرباح إلى متوسط الأصول ونسبة صافي الأرباح إلى متوسط حقوق الملكية 1.6%، و17.7% على الترتيب سنة 2012.

الاستثمارات في البورصة:

زادت نسبة الاستثمارات الخاصة بالبنوك في البورصة، وذلك يرجع إلى زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية من جانب البنوك بمقدار 98.5 مليار جنيه، بمعدل 17.7%، لتصل إلى 653.9 مليار جنيه، بما يمثل 41.8% من إجمالي المركز المالي للبنوك سنة 2013، وتساعد الاستثمار في السندات الحكومية بمقدار 25.1 مليار جنيه وأذون الخزانة بمقدار 36 مليار جنيه، وارتفع ليصل إلى 70.5 مليار جنيه سنة 2013 وحد من هذه الزيادة تراجع استثمارات البنوك في الأوراق المالية الأجنبية.

النشاط:

سجلت الودائع لدى البنوك زيادة بلغت 66.5 مليار جنيه، بمعدل 6.9% خلال السنة المالية 2012/2011 مقابل زيادة قدرها 64.5 مليار جنيه، بمعدل 7.2% خلال السنة المالية السابقة لتبلغ 1023.5 مليار جنيه، بما يمثل 74.9% من إجمالي المركز المالي للبنوك في نهاية يونيو 2012. وقد تركزت أكثر من 75% من الزيادة في ودائع بالعملة المحلية والنتائج عن اتجاه معظم الناس إلى الحرص على الأموال، وخفض الاستهلاك لوجود حالة ضبابية للأوضاع الاقتصادية في مصر، حيث ارتفعت هذه الودائع بمقدار 52.9 مليار جنيه، بمعدل 7.3%، لتصل إلى 777.8 مليار جنيه في 2012. وفي الوقت نفسه ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية لتصل إلى 245.7 مليار جنيه في يونيو 2012 بزيادة قدرها 13.6 مليار جنيه بمعدل 5.8% في سنة 2012. وقد ارتفعت هذه الأرقام لتصل الزيادة فيها إلى 1187 مليار جنيه، بما يمثل 75.9% من إجمالي المركز المالي للبنوك. وتركزت نسبة 72.6% من الزيادة في نمو الودائع المحلية التي ارتفعت بمقدار 118.7 مليار جنيه، بمعدل 15.3%، لتصل إلى 896.5 مليار جنيه، أما الودائع الأجنبية فقد بلغت الزيادة فيها ما يعادل 44.8 مليار جنيه، بمعدل 18.2% خلال سنة 2013 لتصل إلى ما يعادل 290.5 مليار جنيه.

والجدول التالي يوضح الودائع لدى البنوك وفقاً للقطاعات.

جدول رقم (5)

الودائع لدى البنوك وفقاً للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	عملة محلية				عملة أجنبية			
	2010	2011	2012	2013	2010	2011	2012	2013
الإجمالي	686052	724878	777806	896477	206440	232159	245711	290508
القطاع الحكومي	58496	56728	58930	60235	45618	51403	55731	62017
قطاع الأعمال العام	32726	29278	24843	24123	6474	7549	8812	12593
قطاع الأعمال الخاص	114372	103965	92697	120807	54907	60241	64496	76572
القطاع العائلي	477842	532032	597459	686740	96875	109248	112859	135124
العالم الخارجي	2616	2875	3877	4554	2566	3718	3813	4202

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي المصري - أعداد مختلفة

أما بالنسبة للنتائج التي حققتها البنوك طبقاً لمعايير لجنة بازل لكفاية رأس المال فنجدها كالتالي:

بمقتضى هذا المعيار تلتزم البنوك المصرية بالحفاظ على نسبة بين رأس المال والأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر من ناحية أخرى، بحيث لاتقل هذه النسبة عن 10% كحد ادني.

وتحسب الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر تتراوح بين صفر و100% أو أكثر كما سبق أن أشرنا. وتشير نتائج التزام البنوك بهذا المعيار إلى ما يلي:

1- تبلغ النسبة لدى البنوك مجتمعة 15.7%، مقابل 10% كحد أدنى مقرر، ويتركز المعيار لدى البنوك في رأس المال الأساسي بنسبة 13.6%.

2- التزمت البنوك - كل على حدة - بمعيار كفاية رأس المال، وقد بلغ عدد البنوك التي يتراوح معيار كفاية رأس المال لديها من (10% إلى 15%) - ثمانية بنوك. وقد ارتفع هذا الرقم إلى 15 بنكا سنة 2013. وهناك 14 بنكا يزيد المعدل فيها عن 15% وهناك ثلاثة بنوك تتم فيها متابعتها بصفة مستمرة، ويدل ذلك على التحسن المستمر في القطاع المصرفي سنة بعد أخرى، وهذا ما تؤكد الأرقام السابقة (البنك المركزي، 2013/2012).

وأخيرا نستطيع أن نقول إن معايير الكفاءة في البنوك تنقسم إلى قسمين، هما (فطيم، 2011):

المقياس الأول - كفاءة التكاليف Cost Efficiency التي يمكن أن تقاس عن طريق:

- نسبة تكاليف النشاط بخلاف الفوائد إلى الأصول، حيث توجد علاقة عكسية بين كفاءة التكاليف ونسبة تكاليف النشاط بخلاف الفائدة على الأصول، حيث إن انخفاض هذه النسبة يعني زيادة كفاءة المديرين في توظيف الأصول عند مستوى أقل من التكاليف، وذلك من خلال وفور الحجم.
- القيمة الإجمالية للتكاليف وعوائد النشاط:

نقصد بها تكاليف نشاط البنك إلى الأنشطة المصرفية التي يمارسها وتتعلق بتصميم عمله، حيث كلما انخفضت هذه النسبة، كان ذلك أفضل، حيث يشير ذلك إلى كفاءة الإدارة في البنك على إدارة النشاط البنكي بمستوي تكاليف أقل.

المقياس الثاني - كفاءة الإيرادات Revenue Efficiency التي يتم فيها القياس عن طريق المعيارين التاليين:

- نسبة إجمالي الإيرادات إلى الأصول التي تشير إلى قدرة المديرين على توليد إيرادات على الأصول المملوكة للبنك، وكلما زادت هذه النسبة، كان ذلك أفضل.
- نسبة دخول الفوائد إلى إجمالي دخول النشاط، حيث يمثل دخول الفوائد أكبر عنصر بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، ويعني ارتفاع تلك النسبة أن البنك لم يستطع تنويع إيراداته وزيادتها من مصادر أخرى غير الفائدة على القروض.

سادسا - لجنة بازل III ودورها في النظام المصرفي:

جاءت لجنة بازل III كاستجابة للتطورات الاقتصادية الأخيرة، وقد جاء هذا المشروع لتقوية قدرات البنوك على امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الضغوط المالية والاقتصادية والحد من المخاطر التي تواجه القطاع المالي.

لذلك أعلنت لجنة بازل عن هذا المشروع في 19 ديسمبر 2009، وتم إرساله إلى الدول الأعضاء للتعليق،

وكان يحتوي على نقطتين رئيسيتين، هما:

- تقوية المرونة في القطاع المصرفي Strengthening the Resilience of the Banking Sector.

الإطار الدولي لقياس مخاطر السيولة ومراقبتها International Framework for Liquidity Risk
Measurement Standards.

وقد قامت الدول الأعضاء بالتعليق على هذه التعديلات في 16 أبريل 2010 في النقاط التالية¹:

- 1- جودة واتساق وشفافية القاعدة الرأسمالية سوف تزداد من خلال التالي:
 - الشريحة الأولى لرأس المال: سوف يتكون الجزء الأكبر منها من الأسهم العادية والأرباح المحتجزة.
 - الشريحة الثانية: سوف يعاد ترتيب أدوات رأس المال.
- 2- تدعيم رأس المال في مقابلة المخاطر:
 - تقوية المطلوبات من رأس المال لمقابلة المخاطر الائتمانية والناجمة من المشتقات المصرفية وعمليات تمويل الأوراق المالية.
 - زيادة رأس المال الداعم لتك المخاطر.
 - الحد من التقلبات الدورية وزيادة الحافز لتقوية إدارة مخاطر الائتمان.
- 3- الحفاظ على نسبة الرافعة المالية كمقياس مكمل لمقررات لجنة بازل II لتحقيق التالي:
 - وضع أساس للحد الأقصى للالتزامات التي توجه الوحدات المصرفية.
 - وضع صمام الأمان في مواجهة نمذجة الخطر وأخطاء القياس، من خلال وضع مقياس مكمل لقياس كل خطر على حدة بمقياس يقيس إجمالي المخاطر في آن واحد.
- 4- تخصيص أموال احتياطية إضافية للحماية من تقلبات الدورات الاقتصادية.

سابعاً- الآثار المترتبة على اتفاقية بازل III (معهد الدراسات المصرفية 2012):

تعتبر معايير اتفاقية بازل III درسًا مستفادًا من الأزمة المالية العالمية لتحسين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطل تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتضمن الاتفاق أنه على البنوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات، دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة.

ويأتي الغرض من تخصيص رءوس أموال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية لتحقيق الهدف الأكثر حسافة، والمتمثل في حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، وسيبدأ سريان رءوس أموال الحماية هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني نتج عنه نمو المخاطر على مستوى النظام بكامله. وستكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نموًا عاليًا في مستويات الائتمان.

وذلك بهدف تقوية قدرة الجهاز المصرفي على امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية، وبالتالي الحد من المخاطر التي تواجه القطاع المالي وتنتقل إلى القطاع الحقيقي، وذلك من خلال النقاط التالية:

¹ www.bis.org/pupl/bcbs164.htm

- تقوية المرونة في القطاع المصرفي (سليمان، 2012).
- تطبيق الإطار الدولي لقياس مخاطر السيولة ومراقبتها.
- الحفاظ على جودة واتساق وشفافية القاعدة الرأسمالية عن طريق استخدام أدوات رأسمالية تعتمد على الأسهم العادية والأرباح المحتجزة بنسبة أكبر .
- تدعيم رأس المال في مقابل المخاطرة، من خلال زيادة رأس المال لمقابلة المخاطر الائتمانية الناتجة عن المشتقات المصرفية وعمليات تمويل الأوراق المالية وزيادة الحافز لتقوية إدارة مخاطر الائتمان.

وقد اعترف محافظو بعض البنوك المركزية، بأن البنوك الكبرى ستكون بحاجة إلى مبلغ كبير من رؤوس الأموال الإضافية، للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة، ولهذا السبب، تم الاتفاق على بدء العمل بها بشكل تدريجي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أصدرت أكبر ثلاث جهات تنظيمية مصرفية، وهي بنك الاحتياط الفيدرالي وشركة التأمين على الودائع الفيدرالية ومكتب مراقبة العملة، بيانًا مشتركًا أعلنت فيه أن بازل III يشكل خطوة مهمة على طريق تقليص معدلات الأزمات المالية المستقبلية.

الخاتمة:

في النهاية يمكن أن نقول إنه على الرغم من الآثار السلبية لثورة 25 يناير على الاقتصاد المصري بصفة عامة وعلى القطاع المصرفي المصري بصفة خاصة، فإن قطاع البنوك المصري استطاع ان يواجه تلك العثرات، وذلك بفضل الإصلاحات الخاصة بالقطاع المصرفي الذي خضع لها منذ بداية العقد الماضي واتباعها لتوصية لجنة بازل II التي كان أحد أهم تلك الإصلاحات الناتجة عنها هو صدور قانون البنوك الموحد سنة 2003 الذي عمل على رفع رؤوس أموال البنوك في تلك الفترة، إما عن طريق الاندماج أو طريق الاستحواذ. وقد قامت الدراسة بتحليل أداء القطاع المصرفي في الفترة بعد الثورة، وقد أظهرت أنه على الرغم من التدهور الاقتصادي وانخفاض التصنيف الائتماني لها فإن هناك بعض المؤشرات الإيجابية التي يمكن أن تنبئ بالخير في الفترة القادمة إذا ما أعيد ترتيب الأوضاع الاقتصادية، وتحسن أداء عجلة الإنتاج، وتحقق الاستقرار السياسي الذي ينعكس على الاستقرار الاقتصادي للدولة.

وقد أظهرت التحليلات الخاصة بالنسب المالية أن التدهور الواضح والملاحظ في انخفاض نسبة القروض إلى الأصول والقروض إلى الودائع، الأمر الذي يظهر انخفاض الدور الذي تلعبه البنوك في التنمية الاقتصادية وإن كان ذلك يرجع إلى سياسة الائتمان المصرفي الصارمة التي يتبعها البنك المركزي لتحسين الميزانيات العمومية للبنوك، وقصرها على الشركات الكبيرة في السوق، وعدم تعاونها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.

لذلك فإننا نقترح على صانعي السياسات النقدية تعزيز وإيجاد أدوات مالية مبتكرة تتناسب مع السوق المصري لتلبية احتياجاته واحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة من القروض لتمكين هذه الشركات من لعب دورها في عملية التنمية الاقتصادية، خاصة في القطاعات الاقتصادية الحيوية، كما يمكن مساعدة هذه الشركات عن طريق توفير المعلومات اللازمة لهذه الشركات بطبيعة الأسواق الخاصة بهم، لتخفيف حدة المخاطر الخاصة بالقروض، وتشجيع البنوك على تقديم

¹ Malak Reda - Measuring Banking Efficiency Post Consolidation: The Case of Egypt – The Egyptian Center Economic - Working Paper No. 173 – Cairo, November 2012 – p. 26.

الحزم المالية المناسبة لهذه الشركات، مع وضع الضمانات التي تتناسب مع طبيعة أنشطة هذه الشركات، ومن ثم طبيعة الأقساط التي يمكن أن تتحملها هذه الشركات.

وقد تبين من دراسة معيار الكفاية الخاص برأس المال وفقاً لبازل II ما يلي:

- 1- الأخذ بعين الاعتبار مخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق، مما يتطلب مزيداً من رأس المال لمواجهة جميع هذه المخاطر.
- 2- توافر مجموعة من البدائل لقياس كل نوع من أنواع المخاطر يمكن للبنك استخدامها، وذلك إما بالاعتماد على التصنيفات الداخلية للبنوك أو بالاعتماد على تصنيفات وكالات التصنيف العالمية، مع موافقة السلطات الرقابية.
- 3- قامت لجنة بازل III بعمل معيار جديد لكفاية رأس المال يقوم على تعزيز نسبة الموارد الذاتية للبنوك وضرورة دفع البنوك للاحتفاظ بقدر أكبر من أموالها الخاصة لتدعيم قدرتها على مواجهة الأزمات التي يمكن أن تواجهها، مثلما يحدث - الآن - في مصر.
- 4- على الرغم من أن مقررات لجنة بازل لا تمثل عرفاً مصرفياً واجب التطبيق، لكنها تعد بمثابة ميثاق للبنوك، وإطار منظم لعمل البنوك، ودرء للمخاطر المختلفة، سعياً للتكامل المصرفي على مستوى البنوك المحلية والعالمية على حد سواء، وعليه فإن خطوات الإصلاح المصرفي المطبقة في مصر هي خطوة تتبعها خطوات على طريق التطبيق الكامل لمعايير لجنة بازل.
- 5- إن الحد الأدنى لكفاية رأس المال الذي أقره بواسطة لجنة بازل ليس هو العنصر الوحيد في قياس اوضاع البنوك المصرية ولكن قياس البنوك يتم عن طريق إدارة رأس المال وجودة الأصول كما سبق أن أشرنا، بالإضافة إلى تحقيق التوافق بين الربحية والأمان والسيولة التي تؤثر على أنشطة البنك.
- 6- إن البنوك المصرية قد حافظت على معدلات كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل مما ساعدها على تحمل المخاطر التي تتعرض لها حالياً، مع اتباعها سياسية استثمارية متحفظة عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية.
- 7- يقتصر معيار كفاية رأس المال الذي ألزم به البنك المركزي المصري باقي البنوك على قياس المخاطر الائتمانية دون أن يمتد ليشمل مخاطر السوق أو التشغيل.
- 8- من خلال دراسة معايير الربحية، تبين تحسن معدلات الربحية بشكل عام خلال سنة 2012.
- 9- ارتفاع مؤشرات جودة الأصول الذي يرجع إلى السيطرة على مشكلة الديون المتعثرة.

مما سبق توصي الدراسة بالنقاط التالية:

- 1- استكمال معالجة الديون المتعثرة بالجهاز المصرفي، مع التركيز على التفاوض المباشر مع العملاء، للوصول إلى التسويات المناسبة التي تتناسب مع الظروف الاقتصادية الحالية التي تمر بها مصر للخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية.
- 2- تشجيع البنوك على منح الائتمان المدروس، مع رفع كفاءة إدارات الائتمان لزيادة قدرتها، وإيجاد الأدوات المالية المبتكرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة.

- 3- تنويع الاتجاهات التي توجه إليها البنوك فوائضها، مع منح مزايا إضافية إلى الأنشطة المصرفية الموجهة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وعدم التركيز على أذون الخزانة والأوراق الحكومية فقط.
- 4- تحديث وتطوير إدارة المخاطر بالبنوك، لمواجهة الأحداث الطارئة التي من الممكن أن تحدث في المستقبل، مثلما حدث في الثورة المصرية التي كانت مفاجئة وغير متوقعة للنشاط الاقتصادي.
- 5- تحديث قواعد البيانات الخاصة بالبنوك واستخدامها في تحليل المعلومات الكمية والنوعية الخاصة بالقروض، ووضع منهجيات مختلفة للتحليل الائتماني، وذلك من أجل تقييم المخاطر بشكل فعال مع إمكان التنبؤ بالتعثر الذي يمكن أن يحدث.
- 6- الأخذ في الاعتبار التغييرات المستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة للأوضاع الاقتصادية، مع وضع سيناريوهات ائتمانية لكل الاحتمالات المتوقعة لتتخفيف حدة هذه المخاطر في المستقبل.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- أبو دهيم، محمد؛ وبكر الريحان. (1994). دورة الرقابة المركزية والمصارف الإسلامية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن. ص 39.
- أبو كمال، ميرفت علي. (2007). "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية" بازل 2 : دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 4.
- احمد، محمد حسين حنفي. (2010). "تقيم دور الجهاز المصرفي في توفير الاحتياجات التمويلية وأثره علي النمو الاقتصادي في مصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- البنك المركزي المصري. (2012). التقرير السنوي 2011/2012. القاهرة: البنك المركزي المصري.
- البنك المركزي. (2004). "قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003"، النشرة الاقتصادية، البنك الاهلي، ع 3، مج 57.
- المومني، منذر طلال؛ وعنان فتحي السروجي. (2007). "مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية"، مجلة المنار، ع 2، مج 13، عمان، الأردن، ص 120.
- تقي الدين، نهال أحمد. (2009). "تقيم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية تطبيقية للفترة من 1990"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية. ص 69.
- سليمان، وائل ابراهيم. (2012). "تحليل اقتصادي لأبعاد المخاطر المصرفية: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لمصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة. ص 90-95.
- عبد الرحمن، محمود مناع. (2004). "الآثار الاقتصادية الكلية للسياسات النقدية في ظل اتباع برامج التكيف وعلاقتها بالركود الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة، ص 75.
- فطيم، أمل إبراهيم محمود. (2011). "معدل كفاية رأس المال وقياس الأداء المالي للبنوك"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 32.
- مركز دراسات وبحوث الدول النامية. (د.ت). تقرير التنمية الشاملة في مصر. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- مسعود، دراوسي؛ وغزالي عمر. (2004). "دور البنوك في تمويل الاستثمار"، الملتقى الوطني حول "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحديات الاقتصادية: الواقع والتحديات"، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر، 14، 15 ديسمبر، ص 356-362.
- معهد الدراسات المصرفية. (2012). "اتفاقية بازل 3"، مجلة معهد الدراسات المصرفية، سلسلة 5، ع 5، الكويت، ديسمبر.
- ناصر، سليمان. (2009). "اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية"، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 5-6 مايو.

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية:

- Al-Mashat, Rania and Andreas Billmeier. (2007). *The Monetary Transmission Mechanism in EGYPT*, IMF, WP/07/285.
- Claude, Berthelemy and Varoudakis Aristomene. (1996). *Economic Growth Convergence Clubs and the Role of Financial Development*. Oxford Economic Papers, 48. No. 2.
- Hague, Nadeem Ul and Hala El Said. (2003). Aspects of Structural Reform: With Special Reference to the Egyptian Economy”, *Department of Economic 8th Conference*, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, April 13-14.
- Jordan, Z. Shan and Alan G. Morris. (2002). “Financial Development Lead Economic Growth”, *International Review of Review Applied Economics*, Vol. 9, No. 3 April.
- Korayem, Karima. (1997). *Egypt's Economic Reform and Structural Adjustment (Ersap)*, The Egyptain Center For Economic Studies (Eces), Working Paper No.19 October.
- Levine, Ross. (1997). *Financial Function (X) and Growth – Sequencing Financial Strategies for Developing Countries*. Alison Harwood and Bruce L. R. Smith (eds.), Washington D.C Booking Institution Press.
- Reda, Malak. (2012). *Measuring Banking Efficiency Post Consolidation: The Case of Egypt*, the Egyptian Center Economic, Working Paper No. 173 – Cairo November.
- Thirlwall, A. P. (2000). “The Mobilization of Saving for Growth and Development in Developing Countries”, *Conference on Financil Market Development in Egypt*, ECES – Cairo, May 3-4.
- Van Greuning, Hennie and Sonja Bratanovic. (2009). *Analyzing Banking Risks: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management*. 3rd ed. World Bank, April.
- www.bis.org/pupl/bcbs164.htm
- www.msobieh.com/akhtaa/viewtopic.php?f=9&t=11114

Titrated implications of the Basel Committee on the Egyptian banking system In the aftermath of the Egyptian revolution

Dr. Haitham Mohamed Abdel Kader

Teacher of Economics and Public Finance
Member of the Egyptian Society of
Political Economy, Statistics and Legislation
Arab Republic of Egypt

ABSTRACT

There is no doubt that the most troublest financial and banking crisis was the Southeast Asian countries' one, during the second half of year 1997 to 1998, which was followed by the global financial crisis at the United States, caused by banking sector, and that remarkably affected on the global economy. It become clear that the most important causes of such crises were the increasing of banking risks the banks encountered on one side, and bad management of such risks on the other side, in addition to the weakness of domestic and exterior supervision and decrease disclosure level of risks kind and size as well as its management techniques.

The Egyptian banking sector has proved its success and advancement despite work difficulties, and tumble of the economy in Egypt in general, and the spread of corruption before the revolution of 25th January 2011. The banks were able to keep their assets, recorded important increasings in their assets, and there were variation in services and products it had presented to its customers.

Now, the banks working in Egypt encounter a set of risks that are representd in:

- 1- Political and economic instability in Egypt.
- 2- Non-existence of supportive financial corporations such as: loan guarantees corporations and deposit insurance Corporations.
- 3- Increase the troubled debts at Egypt banks and the high value of allowances that are doubted to be collected, and that lead to withdrawal in the bank revenues.
- 4- High exchange rate of the dollar and other foreign currencies due to devaluation of the Egypt currency because of the financial and economic deterioration, from which Egypt suffers after 25 January revolution.
- 5- Lower credit rating after 25 January revolution due to deterioration of the economic status of Egypt.

The importance of the research refers to the vital role played by the banking sector in the economic activity by recalling and mobilizing the national and foregin savings, then directing these monies to investment in aspects of economic activity, and sectors of national economy aiming for economic development.

Therefore, it was clear that existence of a strong banking system will efficiently support its role in the monetary policy of the state. Due to crises that the banking system encounters from time to time including the financial crisis that Egypt encounters especially after 25 January revolution, the research will discuss the framework suggested by Basel Committee to deal with the new risks that the banking system encounters and that will include determining how far the capital is adequate according to Basel Accord in the banking system of Egypt to face the current economic crisis.